

(ماجستير القانون الرقمي)

مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية
Financial technology regulation law

Prepared by. Dr. Nayel AlOmran

Lecture ٢



أهداف المحاضرة

بنهاية هذه المحاضرة، سيكون الطالب قادراً على:

- التعرف على مكونات البنية التحتية الرقمية والمالية اللازمة لتطوير قطاع FinTech.
- تقييم العلاقة بين البنية التحتية التقنية والأمان المالي والرقابي.
- فهم "البيئة التنظيمية المحفزة" وكيفية بنائها في قطاع الخدمات المالية.
- مناقشة العلاقة بين تحفيز التكنولوجيا وحماية المستهلك والاستقرار المالي.
- فهم العلاقة بين الحوكمة الفعالة والامتثال التنظيمي في بيئة FinTech.
- التعرف على أبرز التجارب والمبادرات الحكومية والقطاع الخاص في الدول العربية.

التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

الموضوعات :

- البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية
- الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية
- حوكمة الشركات
- التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

تم توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها ، ومناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة بما في ذلك مراحل دورة التكنولوجيا المالية والابتكارات مع توضيح الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنواعها وأنماط البنوك الإلكترونية .

البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية

أهمية البنية التحتية في دعم حلول التكنولوجيا المالية:

لا يمكن لقطاع التكنولوجيا المالية أن يزدهر دون وجود بنية تحتية مؤسسية، تنظيمية، وتقنية قوية

مكونات البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية :

١. البنية التحتية القانونية والتنظيمية

٢- البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية

٣. البنية التحتية المالية

٤. البنية التحتية المؤسسية والبشرية.



البنية التحتية القانونية والتنظيمية

البنية التحتية القانونية والتنظيمية :

وجود أطر تنظيمية واضحة: مثل تراخيص الجهات الرقابية، حماية البيانات، وامثال الشركات للأنظمة.

دور البنوك المركزية وهيئات السوق المالية في إصدار اللوائح المنظمة.

أمثلة: تنظيم هيئة السوق المالية السعودية لشركات التقنية المالية عبر البيئة التنظيمية التجريبية

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

وجود أطر تنظيمية واضحة في التكنولوجيا المالية

تعد الأطر التنظيمية الواضحة من أهم العوامل الحاكمة لنمو واستقرار قطاع التكنولوجيا المالية، إذ تمثل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحدد قواعد ممارسة النشاط المالي الرقمي، ويضمن التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية النظام المالي والمستهلكين. وتتجسد هذه الأطر في مجموعة عناصر رئيسية، أبرزها: الترخيص الرقابي، حماية البيانات، والامتثال التنظيمي.

أولاً: التراخيص الصادرة عن الجهات الرقابية

تقوم الجهات التنظيمية (مثل البنوك المركزية وهيئات السوق المالية) بمنح تراخيص لمزودي خدمات التكنولوجيا المالية، وذلك لضمان دخول جهات مؤهلة فقط إلى السوق. ويهدف نظام الترخيص إلى:

- التحقق من الملاءمة المالية للشركات.
- ضمان وجود أنظمة حوكمة داخلية فعالة.
- التأكد من كفاءة البنية التقنية وأمن المعلومات.
- تقليل مخاطر الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبذلك يصبح الترخيص أداة رقابية وقائية تسبق ممارسة النشاط، وليس مجرد إجراء إداري لاحق.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

ثانياً: حماية البيانات والخصوصية

تعد حماية البيانات الشخصية من الركائز الأساسية في تنظيم التكنولوجيا المالية، نظراً لاعتماد هذا القطاع على كميات ضخمة من البيانات الحساسة. وتشمل الأطر التنظيمية في هذا المجال:

- تحديد كيفية جمع البيانات ومعالجتها.
- إلزام الشركات بالحصول على موافقة المستخدم.
- فرض معايير أمن سيرانى لحماية البيانات.
- تنظيم عمليات نقل البيانات عبر الحدود.

وتسعى هذه القواعد إلى تحقيق توازن بين الابتكار المالي وحماية الخصوصية الفردية، خاصة في ظل المخاطر المتزايدة للاختراقات الإلكترونية.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

ثالثاً: امتثال الشركات للأنظمة ((Regulatory Compliance

يقصد بالامتثال التنظيمي التزام شركات التكنولوجيا المالية بجميع القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

ويشمل ذلك:

• الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. AML/CFT.

• تطبيق معايير "اعرف عميلك". KYC.

• الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

• الالتزام بمتطلبات الأمن السيبراني.

• تقديم تقارير دورية للجهات الرقابية.

ويُعد الامتثال عنصراً جوهرياً لضمان استقرار السوق وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

رابعاً: دور البنوك المركزية وهيئات السوق المالية

تلعب البنوك المركزية وهيئات تنظيم الأسواق المالية دوراً محورياً في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، من خلال:

١. إصدار التشريعات واللوائح التنظيمية

وضع قواعد واضحة تنظم عمل شركات FinTech، وتحدد نطاق أنشطتها.

٢. الإشراف والرقابة

مراقبة أداء الشركات والتأكد من التزامها بالمعايير المالية والأمنية.

٣. حماية الاستقرار المالي

منع المخاطر النظامية التي قد تنتج عن توسع غير منضبط للتقنيات المالية.

٤. دعم الابتكار

من خلال إنشاء بيئات تنظيمية مرنة تشجع الابتكار دون الإخلال بالرقابة.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

خامساً: البيئة التنظيمية التجريبية ((Regulatory Sandbox

تعد البيئة التنظيمية التجريبية من أهم الأدوات الحديثة التي تستخدمها الهيئات الرقابية لدعم التكنولوجيا المالية.

وهي عبارة عن إطار يسمح للشركات الناشئة بتجربة منتجاتها وخدماتها المالية في بيئة خاضعة للرقابة وبشروط مرنة.

أهدافها:

- اختبار الابتكارات المالية قبل طرحها في السوق.
- تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية.
- تمكين الجهات الرقابية من فهم التقنيات الجديدة.
- دعم الشركات الناشئة في مراحلها الأولى.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

سادساً: مثال تطبيقي - المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في تنظيم التكنولوجيا المالية في المنطقة، حيث لعبت **هيئة السوق المالية السعودية** والبنك المركزي السعودي (ساما) دوراً مهماً في تطوير الإطار التنظيمي. ومن أبرز المبادرات:

١. **البيئة التنظيمية التجريبية Sandbox**
أطلقت الجهات التنظيمية في السعودية بيئة تجريبية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار خدماتها مثل:
• خدمات الدفع الإلكتروني
• منصات التمويل الجماعي
• حلول الإقراض الرقمي

٢. **الترخيص التدريجي لشركات FinTech**
تم اعتماد نماذج ترخيص مرنة تتيح للشركات البدء بعمليات محدودة ثم التوسع تدريجياً.

٣. **دعم الابتكار المالي ضمن رؤية ٢٠٣٠**
تهدف المملكة إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وزيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي.

البنية التحتية القانونية والتنظيمية

خلاصة

يتضح أن وجود أطر تنظيمية واضحة يمثل حجر الأساس في نجاح قطاع التكنولوجيا المالية، حيث يضمن: تنظيم دخول الشركات إلى السوق عبر التراخيص

• حماية بيانات المستخدمين

• تعزيز الامتثال والشفافية

• دعم الابتكار ضمن بيئة آمنة

• الحفاظ على الاستقرار المالي

كما أن تجربة المملكة العربية السعودية في إنشاء البيئة التنظيمية التجريبية تعد نموذجًا رائدًا في تحقيق التوازن بين الرقابة المالية والابتكار التقني.

البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية

البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية :

شبكات الاتصال عالية السرعة (G5)، الألياف البصرية). الحوسبة السحابية وتخزين البيانات الكبيرة. تقنيات التشفير والبلوك تشين لتعزيز الأمان والشفافية.

أمثلة: استخدام البلوك تشين في تحويل الأموال الرقمية، والتحقق من الهوية الرقمية.



البنية التحتية المالية

البنية التحتية المالية :

- الأنظمة المصرفية المفتوحة. (Open Banking).
- بوابات الدفع الرقمية، المحافظ الإلكترونية.
- الربط بين أنظمة الدفع المحلية والدولية.

مثال: تطوير نظام "سريع" في المملكة العربية السعودية
كمنصة تحويل فوري تعمل على مدار الساعة.

البنية التحتية المؤسسية والبشرية

البنية التحتية المؤسسية والبشرية :

- دور الجامعات ومراكز البحث في تخريج كفاءات رقمية.

- مسرعات وحاضنات الأعمال لدعم رواد الأعمال في FinTech.

- التعاون بين القطاعين العام والخاص لتأسيس بيئة حاضنة للابتكار.

مكونات البنية التحتية للتقنيات المالية في الدول العربية - التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

لا يمكن لحلول التكنولوجيا المالية أن تنمو إلا بوجود بنية تحتية قوية متعددة الأبعاد: تنظيمية، رقمية، مالية، وبشرية.

أولاً : البنية التنظيمية والتشريعية :

الأنظمة المنظمة لـ FinTech : معظم الدول العربية أنشأت بيئات تنظيمية تجريبية Regulatory Sandboxes) مثل:

- **السعودية:** البيئة التجريبية لهيئة السوق المالية والبنك المركزي.

- **الإمارات:** مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وهيئة الأوراق المالية والسلع.

التحدي التشريعي: التفاوت في التشريعات بين الدول العربية وغياب قوانين موحدة أو شاملة، خاصة في مجالات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في التمويل.

توصية د. فريد ليان: ضرورة وضع أطر تنظيمية مرنة تستوعب الابتكار وتحمي المستهلك.

مكونات البنية التحتية للتقنيات المالية في الدول العربية - التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

ثانياً البنية التحتية الرقمية:

التحول الرقمي الحكومي: بعض الدول مثل الإمارات والسعودية تقدمت في مجال الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني.

الخدمات السحابية والبلوك تشين: دعم نقل البيانات وإجراء المعاملات بأمان وشفافية، ولكن لا تزال بعض الدول متأخرة في التبني المؤسسي لها.

المدفوعات الرقمية: انتشار المحافظ الرقمية مثل "STC Pay" و "FAB Pay"، إلا أن الاعتماد الكامل على المدفوعات غير النقدية لا يزال محدودًا في بعض دول.

مكونات البنية التحتية للتقنيات المالية في الدول العربية - التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

ثالثاً : البنية التحتية المصرفية والمالية :

- **المصرفية المفتوحة:** (Open Banking) :

لا تزال بعض الدول العربية في بداياتها ولم يتم التوسع في استخدام المصرفية المالية.

- **أنظمة الدفع والتحويل:**

السعودية: نظام "سريع".

مصر: "إنستا باي".

الإمارات: تطوير منظومة فورية للتحويلات.

توصية د. ليان: التكامل الإقليمي بين أنظمة الدفع العربية لتعزيز الكفاءة

وتخفيض التكاليف.



مكونات البنية التحتية للتقنيات المالية في الدول العربية - التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

رابعاً : البنية التحتية البشرية والمؤسسية :
نقص الكفاءات: معظم الدول العربية تواجه فجوة في الكفاءات المتخصصة في FinTech والأمن السيبراني.

توصيات د. ليان: دعم برامج تعليم FinTech في الجامعات. ربط التعليم بسوق العمل عبر الشراكة مع المؤسسات المالية والتكنولوجية.

الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية

مفهوم الأطر المحفزة :

الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية هي مجموعة من السياسات، والتشريعات، والأنظمة، والبنى التحتية التقنية، والبرامج المؤسسية، التي تهدف إلى تسهيل نمو وابتكار خدمات (FinTech) وتقليل المخاطر القانونية والتقنية المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي والوصول إلى شرائح المجتمع المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية،

وتشمل:

- البيئة التشريعية والتنظيمية.
- البنية التحتية الرقمية والتقنية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الدعم المؤسسي والتمويلي.

أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

وتظهر أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي تحديدًا في

عدة محاور يمكن تلخيصها في التالي :-

- ١- تحقيق الشمول المالي
٢. تشجيع الابتكار المالي وتقنيات الدفع
٣. جذب الاستثمارات ودعم ريادة الأعمال
٤. التحول الرقمي الحكومي والخاص
٥. الحد من الجرائم المالية

أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

١- تحقيق الشمول المالي : FinTech

الشمول المالي (Financial Inclusion) يعني تمكين الأفراد، خصوصاً ذوي الدخل المحدود والفئات غير المخدومة بنكيًا، من الوصول إلى خدمات مالية موثوقة وميسورة مثل: فتح حسابات بنكية. إجراء التحويلات والمدفوعات ، الحصول على تمويل صغير. الادخار والتأمين.

تُساهم التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحقيق الشمول المالي من خلال توسع من نطاق الخدمات المالية ، تتيح الوصول إلى الخدمات المالية على سبيل المثال :-

الهواتف الذكية: تمكن أكبر عدد من افراد المجتمع من استخدام المحافظ الرقمية، ودفع الفواتير، وتحويل الأموال دون الحاجة إلى فرع بنكي.

الإنترنت: يمكن للفرد الوصول إلى منصات تمويل جماعي، قروض رقمية، وخدمات تأمين إلكتروني.

الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة: تستخدم لتقييم الجدارة الائتمانية للأشخاص غير المسجلين في النظام المصرفي التقليدي.

أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

٢. **تشجيع الابتكار المالي وتقنيات الدفع** : التكنولوجيا المالية تعتمد على الابتكار في أدوات مثل: المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي، العملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي. لذلك الأطر المحفزة تخلق بيئة مشجعة لتجربة هذه الحلول دون خرق القوانين التقليدية.

أيضا الأطر المحفزة تعتبر محركا حقيقيا للابتكار في كيفية تقديم الخدمات المالية، وخصوصا في مجالات الدفع والتحويل والتحويل، مما يدعم الشمول المالي ويعزز التنافسية.

أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

٣. جذب الاستثمارات ودعم ريادة الأعمال :

- بيئة تنظيمية مرنة وواضحة تشجع المستثمرين المحليين والدوليين على تمويل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، وهذا يسهم في خلق وظائف جديدة وتحفيز الاقتصاد الرقمي.
- منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) وتمويل الأسهم الجماعي (Equity) (Crowdfunding) تمكن رواد الأعمال من الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين من أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك المستثمرون الصغار.
- استخدام التكنولوجيا في عرض بيانات المشاريع، وتحليل المخاطر، وتوفير تقارير مالية آلية يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بسرعة، مما يزيد من الثقة ويحفز الاستثمار.
- من خلال القروض المباشرة عبر الإنترنت (P2P Lending)، وتمويل المشروعات الصغيرة، أصبح بإمكان رواد الأعمال الحصول على تمويل دون الحاجة لضمانات تقليدية.



أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

٤. التحول الرقمي الحكومي والخاص :

التحول الرقمي الحكومي والخاص يُعد من أهم الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية

((FinTech) ، لأنه يهيئ بيئة شاملة تدعم الابتكار، وتسرع تبني الحلول التقنية.

على سبيل المثال دول الخليج تضع استراتيجيات للتحول الرقمي (مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠،

ورؤية الإمارات ٢٠٢١) ، وبالتالي الأطر المحفزة لـ FinTech تدعم هذا التحول من خلال البنية

التحتية الرقمية والتشريعات الرقمية.

أمثلة للخدمات الحكومية الذكية:

- رقمنة الخدمات مثل تسجيل الشركات، إصدار الرخص، ودفع الرسوم يوفر بيئة مرنة وسريعة للشركات الناشئة في FinTech.

- توفير بوابات دفع إلكترونية رسمية وأمنة مرتبطة بالبنوك المركزية يعزز الثقة في المعاملات.

أهمية الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية في السياق العربي

٥. الحد من الجرائم المالية :

في البيئة الرقمية الأطر التنظيمية تساعد في تقنين استخدام البيانات، والتحقق من هوية العملاء (KYC) ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على سبيل المثال الأطر التنظيمية تفرض على شركات FinTech ما يلي:

- إنشاء أنظمة لرصد المعاملات المشبوهة.
- الإبلاغ عن العمليات التي تتجاوز حدود معينة.
- تدريب الموظفين على الكشف عن محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توفر الجهات الرقابية أدوات للتحقق من قوائم العقوبات.

أهمية الأطر القانونية والتنظيمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

يمكن تلخيص أهمية الأطر القانونية والتنظيمية للتقنيات المالية الحديثة بوضع تشريعات حديثة مرنة في الاتي :

- تعزيز الثقة في المنصات الرقمية.
- مكافحة الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال.
- تحقيق التوازن بين الابتكار والامتثال.
- تقنين استخدام البيانات (تنظم كيفية جمع البيانات، معالجتها، وتخزينها من قبل مزودي الخدمات المالية الرقمية) بموجب متطلبات قوانين حماية البيانات الشخصية.

التحديات والعقبات التي تواجه التقنيات المالية الحديثة

أهم التحديات والعقبات :

١. قصور الإطار التشريعي في بعض الدول.
٢. مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنصات الرقمية.
٣. ضعف الوعي القانوني والتقني.
٤. نقص الكوادر المؤهلة.

قصور الإطار التشريعي من التحديات والعقبات التي تواجه التفتيات المالية الحديثة

قصور الإطار التشريعي : هو عدم وجود أو تأخر إصدار قوانين وتنظيمات واضحة ومحدثة تنظم طبيعة عمل شركات وخدمات FinTech، مثل: القروض الرقمية ، المحافظ الإلكترونية ، العملات المشفرة ، منصات التمويل الجماعي ، البنوك الرقمية .

ومن صور هذا القصور :

- تأخر التنظيمات المتخصصة : كثير من الدول لا تزال تستخدم قوانين مصرفية وتجارية تقليدية لا تلائم طبيعة الأعمال الرقمية.
- عدم وضوح المعايير الرقابية والإشرافية : مثل (من الجهة التي ترخص وتشرف؟ البنك المركزي؟ هيئة السوق؟ جهة جديدة؟)
- ضعف الحماية القانونية للمستهلك الرقمي: مثل غياب التشريعات الخاصة بحماية البيانات، أو حقوق المستخدمين في حالة الأعطال أو الاحتيال.

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنصات الرقمية

المنصات الرقمية (مثل المحافظ الإلكترونية، تطبيقات الدفع، البنوك الرقمية، العملات المشفرة) أصبحت هدفًا جذابًا لهذه الأنشطة بسبب سهولة الاستخدام، وسرعة التحويلات، وانخفاض الرقابة التقليدية، ومن عوامل إساءة استخدامها في عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب :-

- بعض الخدمات الرقمية تسمح بفتح حسابات أو إجراء تحويلات دون تحقق كاف من الهوية (KYC)، مما يتيح للمجرمين إخفاء هويتهم.
- إمكانية إرسال الأموال فورًا إلى جهات خارجية دون المرور بأنظمة رقابية مصرفية تقليدية.
- بعض العملات الرقمية قد تستخدم في العمليات المشبوهة لصعوبة تتبعها، خصوصًا عند استخدامها في أسواق الإنترنت المظلم.
- شركات FinTech الجديدة قد تفتقر إلى أنظمة رقابة متقدمة أو طاقم قانوني متخصص في مكافحة غسل الأموال.
- بعض الجهات قد تستخدم التمويل الجماعي لجمع تبرعات لأنشطة إرهابية تحت غطاء مشاريع خيرية أو اجتماعية.

ضعف الوعي القانوني والتقني من التحديات والعقبات التي تواجه التقنيات المالية الحديثة

ضعف الوعي القانوني والتقني يعد من التحديات الجوهرية التي تعوق تطور وانتشار التقنيات المالية الحديثة (FinTech)، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو حتى بعض الجهات التنظيمية.

أمثلة لحالات ضعف الوعي القانوني والتقني :

1. استخدام غير آمن للخدمات المالية الرقمية : مشاركة البيانات الحساسة دون وعي بالمخاطر.
2. سوء فهم الحقوق والواجبات القانونية : عدم قراءة الشروط والأحكام أو فهم سياسات الاستخدام.
3. ضعف قدرة المستثمرين على تقييم المشاريع التقنية : ما قد يؤدي إلى قرارات استثمارية غير مبنية على فهم حقيقي.
4. عدم استعداد المؤسسات الصغيرة للامتثال الرقمي : سواء في حماية البيانات أو الالتزام بإجراءات KYC و AML .
5. تردد المستخدمين في استخدام خدمات FinTech : بسبب غياب الثقة أو سوء الفهم للتقنية.

دور الحوكمة والرقابة في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنصات الرقمية

- فرض إجراءات أعرف عميلك (KYC) للتحقق من الهوية، مصدر الأموال، وطبيعة النشاط قبل السماح باستخدام المنصة.
- استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لرصد الأنماط المشبوهة و تتبع السلوكيات غير المعتادة أو التحويلات المتكررة الصغيرة (Structuring).
- تدريب الموظفين على كيفية الإبلاغ الفوري عن أي نشاط يشتبه بأنه غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- التعاون مع الجهات التنظيمية والامتثال الكامل لمتطلبات البنك المركزي، ووحدات الاستخبارات المالية (FIU).

حوكمة الشركات ودورها في التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

تعريف حوكمة الشركات :

- هي مجموعة من القواعد والممارسات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين، لضمان الإدارة الرشيدة، الشفافية، والمساءلة.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرّفت الحوكمة بأنها: "النظام الذي بمقتضاه يتم توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، وتهتم الحوكمة بالقواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بشئون المؤسسة، وبالتالي فهي توفر الآلية التي يتم بمقتضاها وضع الأهداف والوسائل لتحقيقها ومراقبة الأداء".

العلاقة بين الحوكمة و التقنيات المالية الحديثة

العلاقة بين الحوكمة و FinTech :

- الحوكمة تضمن أن الابتكار المالي لا يتعارض مع مبادئ الشفافية والرقابة والمساءلة.
- التكنولوجيا المالية تحدث تغييرات جوهرية في هياكل الشركات وأسلوب اتخاذ القرار، مما يتطلب تطوير نظم حوكمة مرنة وسريعة الاستجابة.
- الحوكمة الجيدة تطمئن المستثمرين والعملاء بأن الشركة ملتزمة بالمعايير الأخلاقية والرقابية، مما يرفع مستوى الثقة في خدماتها.
- شركات FinTech غالبًا ما تكون صغيرة، مرنة، وتقودها فرق تقنية، ما يتطلب نماذج حوكمة أكثر تطورًا وتخصصًا من الهياكل التقليدية.
- تقنيات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي تتيح تتبع المعاملات وتحليل الأداء بشكل لحظي، مما يعزز جودة الرقابة والشفافية في الحوكمة.

أهم أدوار الحوكمة في البيئة المالية الرقمية

إدارة المخاطر الرقمية:

- مجالس الإدارة واللجان المتخصصة تشرف على وضع إطار حوكمة يحدد المسؤوليات في الأمن السيبراني وإدارة البيانات، وهذا يشمل اعتماد سياسات استخدام التقنية، التشفير، حماية الخصوصية، وإدارة الحوادث الرقمية.
- الحوكمة الجيدة تضمن وجود آلية مستمرة لتحديد وتقييم المخاطر الرقمية، وتحديثها حسب تطور التهديدات ، ويتم ذلك عبر لجان المخاطر أو التدقيق، أو من خلال تقارير منتظمة ترفع للإدارة العليا.
- من أدوار الحوكمة دعم برامج تدريبية توعوية لجميع الموظفين بشأن أمن المعلومات والمخاطر الرقمية.
- التخطيط للاستجابة والتعافي من الحوادث الرقمية ، مجالس الإدارة يجب أن تضمن وجود خطة واضحة للتعامل مع أي حادث رقمي (Incident Response Plan).
- مراقبة الالتزام بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML & CFT).
- في عصر FinTech، أصبحت إدارة المخاطر الرقمية عنصرًا أساسيًا من عناصر الحوكمة المؤسسية الفعالة.

أهم أدوار الحوكمة في البيئة المالية الرقمية

حماية حقوق المستثمرين والمستهلكين:

- الحوكمة تفرض الإفصاح الكامل عن المخاطر، الأداء، التكاليف، والممارسات التشغيلية لشركات FinTech. هذا يساعد المستثمر على اتخاذ قرارات واعية ويقلل من فرص التضليل أو الاحتيال.
- تطبيق مبدأ العدالة بين المستثمرين، سواء كانوا كبارًا أو صغارًا، من خلال أنظمة تصويت عادلة، والحد من تضارب المصالح داخل الشركات.
- الحوكمة تضمن أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يتصرفون بما يحقق مصالح المستثمرين لا مصالحهم الخاصة.
- الرقابة على استخدام الأموال ، خصوصًا في شركات FinTech الناشئة، بحيث تضمن الحوكمة أن الأموال المستثمرة تستخدم وفقًا للخطة المعلنة.

أهم أدوار الحوكمة في البيئة المالية الرقمية

حماية حقوق المستهلكين :

١. **حماية البيانات والخصوصية :** الحوكمة تضمن التزام الشركة بقوانين حماية البيانات، ومنع استخدامها دون إذن، خاصة مع استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة.

٢. **العدالة في التسعير والشروط :** مراقبة شروط العقود الرقمية، وضمان خلوها من الغبن أو الاستغلال، خاصة في خدمات الإقراض الإلكتروني أو الدفع.

٣. **معالجة الشكاوى والنزاعات :** وضع آلية عادلة وفعالة لتلقي شكاوى العملاء والرد عليها بسرعة وشفافية، ضمن سياسة "حوكمة تجربة العميل".

٤. **التوعية والشفافية في العرض :** إلزام شركات FinTech بتقديم معلومات واضحة ومبسطة للعملاء غير المتخصصين، خاصة في الخدمات المالية المعقدة.

أهم أدوار الحوكمة في البيئة المالية الرقمية

تعزيز الثقة في الشركات الناشئة في FinTech:

- غالبًا ما تكون شركات FinTech جديدة، يفتقر المستثمرون للثقة الكاملة بها.
- الثقة مهمة في شركات FinTech لأن المستهلكين والمستثمرين يتعاملون مع كيانات غير تقليدية (غالبًا دون فروع أو وجود مادي).
- التعاملات تعتمد على التقنية كليًا (محافظ رقمية، قروض رقمية، استثمارات آلية).
- المخاطر المرتبطة بفشل الأنظمة، أو الاختراق، أو الاحتيال أعلى من الشركات التقليدية.
- لذلك من الأهمية وجود هيكل حوكمة فعال يُظهر الجدية والانضباط المؤسسي ويتم ذلك بوضع ضوابط داخلية للرقابة المالية والتقنية وتعيين لجان متخصصة (مثل لجنة المخاطر، ولجنة المراجعة).

التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

المملكة العربية السعودية :

- أطلق البنك المركزي السعودي بيئة تجريبية تشريعية (Sandbox) لتجريب حلول FinTech بشكل آمن ، وتم وضع إطارًا تنظيميًا للمدفوعات الإلكترونية، وتمويل الأفراد، وخدمات التشفير
- استراتيجية التكنولوجيا المالية (٢٠٢١): تهدف إلى تمكين عدد أكبر من شركات التقنية المالية FinTech بحلول ٢٠٣٠.

خدمات FinTech النشطة:

- شركات مثل STC Pay و HalalaH ومحفظة UrPay
- تنظيم الدفع الإلكتروني، التمويل الاستهلاكي، و Buy Now Pay Later (BNPL).

الجوانب القانونية:

- البنك المركزي يصدر رخص تنظيمية مؤقتة.
- الربط بين أنظمة FinTech وأنظمة مكافحة غسل الأموال (AML/CFT)

التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

جمهورية مصر العربية :

- أقرت قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية (٢٠٢٢) ، وتعمل على تعزيز منظومة الدفع الإلكتروني والتوقيع الرقمي.
- إطلاق صندوق تمويل للشركات الناشئة في FinTech من البنك المركزي.

خدمات FinTech النشطة:

- تطبيقات مثل Fawry وInstapay
- استخدام واسع لنقاط الدفع الرقمي.QR

الإطار القانوني:

- الرقابة المالية تشرف على أنشطة شركات التمويل الجماعي والإقراض الرقمي.
- التوسع في الشمول المالي من خلال خدمات الهاتف المحمول.

التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

مملكة البحرين :

- . أطلقت بيئة اختبار تنظيمية (Regulatory Sandbox) منذ ٢٠١٧.
- . هيئة تنظيم السوق المالي تدير إصدار التراخيص الرقمية.

أبرز المشاريع:

- . دعم المحافظ الرقمية مثل Benefit Pay
- . اختبار تقنيات البلوك تشين في تحويل الأموال.

التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

المملكة الأردنية الهاشمية :

- طور بوابة الدفع الإلكتروني الوطنية - منصة e-FAWATEER.com للمدفوعات الحكومية.
- بنك الاتحاد يطلق أول بنك رقمي.

أهم التحديات:

- الحاجة لتحديث التشريعات المالية التقليدية لتتناسب مع الحلول الرقمية.

المراجع

- د. فريد ليان، التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل، خاصة الفصل الرابع والخامس.
- تقارير البنك الدولي وصندوق النقد العربي عن التحول الرقمي في القطاع المالي.
- لوائح البنك المركزي السعودي (SAMA)
- المبادئ الرئيسة للحوكمة الصادرة من البنك المركزي السعودي.
- لوائح مصرف الإمارات المركزي فيما يخص Sandboxes
- لوائح مركز دبي المالي العالمي بشأن شركات التكنولوجيا المالية.



Thank You